



محاميا المقداد أحمد العريض وعيسى إبراهيم في لحظة تشاور بشأن القضية



... وهيئة الدفاع بعيد خروجها فجرأ من أولى جلسات التحقيق



الأمن يرجع مشيعم والمقداد إلى التوقيف الإيسوع الماضي (تصوير: محمد المخرق)

## بعد تقارير من مكافحة الجرائم الاقتصادية....

# «النيابة» تواجه المقداد بكشوفات مالية بإرساله مبلغ 257 ألف دينار للخارج

■ المنطقة الدبلوماسية - عادل الشيخ

□ في جلسة تحقيق ثانية مع الشيخ محمد حبيب المقداد، واجهت النيابة العامة مساء أمس (الثلاثاء) المقداد بما كشفت عنه تحريات وحدة مكافحة الجرائم الاقتصادية والتقارير المالي الصادر عنها، من تحويل المقداد مبلغ مالي قدره 257 ألف دينار إلى الخارج، من دون الحصول على إذن من وزارة التنمية الاجتماعية، في حين رفض المقداد - المتهم بتمويل الإرهاب - الإجابة على جميع أسئلة النيابة العامة.

وفي بيان صادر عن النيابة العامة صرح مصدر مسؤول بأن «النيابة أعادت استجواب أحد المتهمين في قضية الأحداث الأخيرة - في حضور محاميي - بشأن ما كشفت عنه تحريات وحدة مكافحة الجرائم الاقتصادية والتقارير المالي الصادر عنها من قيام المتهم باعتباره رئيساً لمجلس إحدى جمعيات رعاية الأيتام بإرسال مبالغ مالية بلغ قدرها 257 ألف

ويُعيد انتهاء التحقيق مع المقداد قال العريض إلى «الوسط»: «تم اليوم استكمال التحقيق مع موكلتي الشيخ محمد حبيب المقداد، ولم توجه النيابة العامة أية اتهامات جديدة له، إذ واصلت النيابة العامة التحقيق في الموضوعات السابقة نفسها التي تم سؤاله عنها سابقاً، ولكن في هذه المرة بتفاصيل أكثر، إذ تم سؤاله عن دوره كرجل دين، بالإضافة إلى توجيه أسئلة أخرى تتعلق بمركز الزهراء، ومسئوليات المقداد فيها، وعن جمع التبرعات فيما إذا كانت بتراخيص أم من دون الحصول على تراخيص من الجهات المختصة». وأوضح العريض «رفض المقداد الإجابة على كل الأسئلة الموجهة إليه تقريباً، وطالب بحوار مع أحد المسؤولين في الدولة، أو أن يتم التحقيق معه بحضور جميع أعضاء هيئة الدفاع». وقد تم إرجاع المقداد إلى التوقيف في الحوض الجاف فور انتهاء التحقيق معه.

التبرعات رغم عدم تصريح الوزارة المعنية للجمعية بتلقي التبرعات، هذا وامتنع المتهم عن الإجابة عن الأسئلة التي وجهتها له النيابة بصدا ما تقدم». وتأتي تلك الخطوة في إطار استكمال النيابة العامة التحقيق مع المقداد، إذ تركّزت أسئلة التحقيق عن طبيعة نشاطه كرجل دين، فيما رفض المقداد الإجابة على معظم أسئلة التحقيق، وذلك في ثاني جلسة استجواب يمثل فيها المقداد أمام النيابة العامة. هذا، وكانت الأجهزة الأمنية توجهت بالمقداد عصر أمس (الثلاثاء) إلى مبنى النيابة العامة في منطقة المنامة، وذلك لمواصلة التحقيق معه في قضية «الحجيرة»، إذ بدأ التحقيق مع المقداد عند قرابة الساعة الخامسة والنصف مساءً وانتهى عند الساعة والنصف، وكان التحقيق بحضور محامي المقداد أحمد العريض.

يُشار إلى أن النيابة العامة وجّهت إلى المقداد في أول جلسة تحقيق أجريت له بتاريخ 26 يناير/ كانون الثاني الماضي «تهمة الانضمام إلى جماعة على خلاف القانون الغرض منها الدعوة إلى تعطيل أحكام الدستور والقوانين، ومنع السلطات العامة من ممارسة أعمالها، والاعتداء على الحريات الشخصية للمواطنين، وذلك بقصد إرهابي، ودعم وتمويل الجماعة، والترويج لقلب وتغيير النظام السياسي باستخدام القوة والعنف، والتحرّض علانية على كراهية نظام الحكم وازدراؤه». وبحسب تصريح محامي المقداد بشأن ارتباط الأخير بقضية الحجيرة فإن «مخبري جهاز الأمن الوطني يشيرون إلى جماعة في الخارج والداخل، والمقداد منهم بالانتماء إلى هذه الجماعة، باعتبار أنه مسؤول على أعمال التحريض للشباب والتمويل».

## الأهل: ابننا توجه لشراء العشاء... ونطلب التحقيق في القضية

# «الأمن» ينقل شاباً من نويدرات لـ «العسكري» بعد تعرّضه لإصابات

■ الوسط - محمد الجد حفصي

□ نقلت السلطات الأمنية مساء (الأحد) الماضي الشاب عباس أحمد خميس (24 عاماً) من منطقة النويدرات إلى المستشفى العسكري إثر تعرّضه لإصابات وكسور، إذ يرقد عباس حالياً في المستشفى تحت حراسة أمنية. وقد أبدت عائلة عباس قلقها الشديد بشأن تعرّض ابنها للإصابات، واختلاف الروايات بشأنها، مطالبةً بالتحقيق الزهية في تلك الواقعة.

وقال شقيق المصاب لـ «الوسط»: «تمكنا بعد طول عناء من زيارة عباس يوم أمس (الثلاثاء)، إذ يرقد في الطابق الرابع بالمستشفى العسكري، بالقسم المخصص للعظام والأعصاب، وكان معنا داخل الغرفة عدد 4 من رجال الأمن، في حين أن عباس كان يعاني من إصابة في عينه اليسرى، وأخرى في عنقه، إذ تم تخييط جزء من رقبته»، مضيفاً «لما سألناه عن سبب ما لحق به من إصابات أجابنا عباس أن كل ما يعلمه هو سماعه صوتاً ومن ثم سقوطه على الأرض». ونقل شقيق عباس تفاصيل اعتبرها مهمة، وذلك قبل وقوع الحادث لأخيه، إذ أوضح «كنت في تلك الليلة جالساً معه في المنزل، وعند قرابة الساعة 9.30



عباس خميس

مساءً أخبرني بأنه سيتوجه لشراء وجبة العشاء له، فيما كانت المنطقة تشهد مناوشات أمنية، وعند نحو الساعة 10.30 مساءً، تراودت أنباء في المنطقة عن قيام قوات مكافحة الشغب بالاعتداء على أحد الأشخاص عند المطاط، إذ أطلقت عليه المطاط، ومن ثم قامت بالاعتداء عليه بالضرب وسحبه في الشارع، كما قيل إن قوات الأمن اصطدمت بذلك الشخص».

وأردف «لم تكن نتوقع أن الشخص المقصود هو أخي، صحيح أنه تأخر في الرجوع ولكن هذه عادته، فهو

دائم السهر وغالباً ما يعود للمنزل عند ساعات الفجر، ولكن عند الساعة 12 من ظهر اليوم التالي، أخبرنا عن إلقاء القبض على عباس، وعليه توجهنا لمركز شرطة سترة للسؤال عنه، وهناك أخبرونا عن أنه يتلقى العلاج في المستشفى العسكري، فاستفهمنا منهم عن سبب ذلك، فردوا بأن دورية الأمن وجدته مرمياً على الأرض وبه إصابات فأودعته المستشفى». واستدرك شقيق المصاب «على الفور توجهنا إلى المستشفى العسكري، وهناك تفاجأنا بوجود رجال الأمن عند غرفة عباس، وقد منعونا من الدخول، طالبين منا إبراز إذن من وزارة الداخلية بذلك، الأمر الذي أثار دهشتنا»، مردفاً «رجعنا لمركز الشرطة، طالبين منهم تزويدنا بتصريح للزيارة، إلا أنهم تعذروا عن ذلك لعدم وجود ضابط مناوب في المركز، الأمر الذي اضطرنا للرجوع للمركز في صباح اليوم التالي، وبعد مقابلتنا للضابط سألناه عن سبب الإصابات، وأفاد أن رجال الأمن كانوا يلحقون بعباس الذي سقط على (طابوقة) وحددت به الإصابات، أما بشأن الزيارة طلب منا مراجعة النيابة العامة».

وتابع شقيق المصاب حديثه:

«راجعنا يوم أمس (الثلاثاء) النيابة العامة وطلب منا المسؤولين كتابة رسالة إلى النائب العام بشأن زيارة عباس، وبعد كتابتها، أخبرنا بالموافقة على الطلب، إلا أن الموظفين أخبرونا أن الموظفين الخاصين بإعطاء الزيارات غير موجودين، وأنهم سيتصلون بنا غداً، وبعد اتصالات مع النائب عبدلي حسن تمكنا من الحصول على تصريح الزيارة، وذلك بعد عناء ومشقة». وأكد شقيق عباس أن «أخي لم يكن ضمن المتظاهرين في تلك الليلة، وأنه خرج لتناول وجبة العشاء»، مستغرباً «من كل ما لحق به من إصابات وما تبعها من أمور من وضعه تحت الحراسة الأمنية»، مشيراً إلى أن «العائلة تطالب المسؤولين في وزارة الداخلية بالكشف عن تفاصيل الواقعة والتحقيق فيها، ومحاسبة من تسبّب في إصابة أخي عباس، بالإضافة إلى رفع الحراسة الأمنية عليه، والسماح لنا بزيارته في جميع الأوقات، إذ إنه من غير المعقول أن نتوجه إلى النيابة العامة ومراكز الشرطة في كل يوم للحصول على تصريح زيارة لرؤيته والإطمئنان عليه»، مؤكداً أن «عباس برآ من كل تلك الأعمال وهو لا يستحق ما يلقاه من معاملة».



آثار الإصابة بمسبل الدموع بادية على عين الطفل

## مسيلات دموع كادت أن تفقد طفلاً عينه

■ الوسط - محرر الشؤون المحلية

□ كاد أن يفقد الطفل (س.ح) والبالغ من العمر عامين فقط عينه قبل ثلاثة أيام بسبب إحدى طلقات مسيلات الدموع التي أطلقت بكثافة في منطقة الدراز بسبب الحوادث الأمنية الأخيرة. وأكد أحد أقرباء الطفل أن جميع الأطفال في المنزل تعرّضوا إلى إصابات إلا أن (س.ح) كانت إصابته الأكبر، ما أدى إلى نقله على وجه السرعة إلى المستشفى لتلقي العلاج اللازم. وأشار قريب الطفل إلى أن الطفل كان في منزله مع عائلته وتعرّض للإصابة عندما كان في فناء المنزل، إذ لم يكن أمناً حتى في منزله الذي خلا من الرجال وقت وقوع الحادث، ما أدى إلى إرباك بين النساء لإسعاف الطفل. وقال القريب: «ماذب هذا الطفل؟ ومن يستحمل مسؤولية عينه لو أصابها أي مكروه؟»، داعياً إلى عدم إلقاء مسيلات الدموع على المنازل الآمنة، وإلّا فإن ذلك يعدّ ترويعاً للمواطنين.

## بعد «حادثة الاشتباك» أثناء نقلهم من «التحقيقات» لسجن الحوض الجاف...

# أهالي «موقوفي كرزكان» يطالبون ببقاء أبنائهم برفقة حقوقيين

■ الوسط - محرر الشؤون المحلية

□ طالب أهالي «موقوفي كرزكان» (34 متهماً) أفتان منهم هاربان) المسؤولين في وزارة الداخلية والنيابة العامة بالسماح لهم ولحقوقيين وأطباء بزيارة أبنائهم الذين تعرضوا للضرب المبرح من قبل رجال الأمن، وذلك عند نقلهم من إدارة التحقيقات الجنائية بالعدلية إلى سجن الحوض الجاف قبل يومين.

وأبدى الأهالي في حديث لهم مع «الوسط» قلقهم الشديد على صحة وسلامة أبنائهم، محمّلين مسؤولي وزارة الداخلية المسؤولية الكاملة عن ذلك. وقال ناطق باسم اللجنة الأهلية لأهالي الموقوفين لـ «الوسط»: «علمنا من الصحافة ومن الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان بتعرّض أبنائنا أثناء نقلهم إلى سجن الحوض الجاف إلى الضرب المبرح، الأمر الذي نتج عنه إصابات وأضرار كبيرة لحقت بأبنائنا، إذ تم نقل عدد منهم إلى المستشفى لتلقي العلاج إثر إصابات لحقت بهم - ذلك حسبما نقل لنا - في حين أنهم لا يزالون متهيمين وإبرياء بحسب القانون والدستور».

وأضاف المتحدث باسم الأهالي «عوائل وأسرة الموقوفين في قلق شديد جداً بشأن الحالة الصحية وسلامة أبنائهم في السجون، وخصوصاً بعد الحادثة الأخيرة، فالأمهات والآباء يتناهبهم الخوف لتعرض أبنائهم للاعتداء من قبل قوات الأمن». وطالب الأهالي بـ «السماح لهم وللحقوقيين بزيارة أبنائهم في أقرب وقت ممكن، وذلك بعد طول الفترة

التي امتدت لأكثر من ستة أشهر من بعد أخبار زيارتهم، وذلك بعد أن رفض الموقوفون رؤية أهاليهم، لتعرضهم للتعريّة من قبل قوات الأمن قبل وبعد الزيارة، إذ أوضح الأهالي أن الأبناء نقلوا لهم أنهم يتعرضون لتعريّة ملابسهم بالكامل، وذلك قبل وبعد التقائهم بأهاليهم، وعليه أخبروا ذويهم عدم رغبتهم في الالتقاء بهم نتيجة ما يتعرضون له من مضايقات».

وأردف الأهالي «منذ فترة وأبناؤنا يتعرضون للتعذيب ويقلّون ذلك لنا، كما أنهم يتعرضون لسوء المعاملة، ولا تتلقى منهم اتصالات للاطمئنان عليهم بعد التوقف عن زيارتهم، وهم يعانون من عدم توفير الطعام الملائم، والتدفئة المناسبة، وخصوصاً في ظل الطقس البارد، وهم يُعاملون بأسوأ معاملة»، متسائلين: «فأين حقوق الإنسان من ذلك، وأين المسؤولون الذين دائماً ما يتفون كل تلك الأمور؟

## قوات الأمن تسجّل إفاداتها في «النيابة» ضد «موقوفي كرزكان»

□ ذكرت مصادر إلى «الوسط» أن النيابة العامة استمعت مساء أمس (الثلاثاء) إلى أقوال مجموعة من قوات مكافحة الشغب، تتراوح أعدادها ما بين 10 و15 فرداً، قبل إنهم اشتبكوا مع موقفي كرزكان أثناء نقلهم من سجن إدارة التحقيقات الجنائية إلى سجن الحوض الجاف. وشهدت المجموعة مساء أمس في مبنى النيابة، في حين كان بعض من أفرادها تبدو عليهم حالات الإصابة، وذلك بتجبير أجزاء من أيادهم. وفيما يبدو أن مجموعة الأمن كانت متواجدة في مبنى النيابة العامة لتسجيل إفادات بما حدث ضد موقوفي كرزكان، ليدخل الأخيرون في قضية جديدة تهمةً الاعتداء على رجال الأمن أثناء وبسبب تأديتهم وظيفتهم.

يقال كلمته تجاههم ولم ينطق بالحكم في القضية؟». وأردف الدرازي «نحتاج كحقوقيين بالإضافة إلى الأطباء إلى زيارة الموقوفين كما يحتاج أهاليهم إلى ذلك، وذلك للاطمئنان عليهم».

يشار إلى أن الوكيل المساعد للشؤون القانونية بوزارة الداخلية صرح يوم (السبت) الماضي بأن عدداً من الموقوفين على ذمة قضايا جنائية، والذي صدر أمر من النيابة العامة بنقلهم من الإدارة العامة للباحث والأرلة الجنائية إلى توقيف الحوض الجاف، قاموا بأعمال فوضى وتخريب في مبنى التوقيف.

وأضاف قام الضابط بتوبيخهم بضرورة الالتزام بالأنظمة والعودة إلى غرفهم إلا أنهم رفضوا ذلك واستمروا في أعمال الفوضى والشغب بداخل التوقيف ما استدعى تدخل قوات حفظ النظام لإعادة الوضع إلى طبيعته. واختتم الوكيل المساعد للشؤون القانونية بأنه تم إرجاع الموقوفين إلى الإدارة العامة للباحث والأرلة الجنائية وتم إبلاغ النيابة العامة بالواقعة. يذكر أن النيابة العامة توجه لموقوفي كرزكان تهم: الاشتراك في تجمهر في مكان عام، والقتل العمد مع سبق الإصرار والترصد للمجنني عليه ماجد أصغر علي، والشروع في قتل صالح علي صالح وعمار مساعد حمود عمداً مع سبق الإصرار والترصد، بالإضافة إلى التهمة الرابعة وهي إشعال الحريق العمد في سيارة الشرطة رقم (93604) والمملوكة لوزارة الداخلية، إذ توجه التهم إلى تسعة عشر متهماً. بالإضافة إلى تهم تتعلق بقضية حرق مزرعة الشيخ عبدالعزيز بن عطية الله، والبالغ عددهم خمس عشرة متهماً.

## رفع خطاب للمحكمة لإفراج

## عن مريض «أحداث ديسمبر»

■ الوسط - صادق الحلواجي

□ قال المحامي سامي سيادي في تصريح إلى «الوسط» مساء أمس (الثلاثاء) إنه تقدم لقاضي تنفيذ الحكم على السجين ميثم الشيخ (34 عاماً) بطلب الإفراج عنه نظراً لمعانته من مرض عصبي خطير ومورده بوضع حرج. وأضاف سيادي أن «القاضي نظر في الطلب وأرسل إلى إدارة السجن خطاباً بشأن تزويده بتقرير تفصيلي عن حالة السجين قبل اتخاذ قراره».

وذكر أنه «نظراً لنتيجة مرض ميثم فإنه يستدعي وجود استعجال من قبل إدارة السجن لتوفير ما تتطلبه المحكمة من أجل أن تتخذ المحكمة قرارها، باعتبار أن حالة السجين في صدد الاستياء حال تأخر الأمر أكثر». يشار إلى أن المريض ميثم الشيخ (34 عاماً) محكوم بالسجن مدة 5 سنوات في قضية «أحداث ديسمبر» للعام 2007.

وقال أحد أهالي المريض إن «الطبيب المشرف على ميثم بالمستشفى العسكري أمر بإرجاعه للمحبس خلال الأيام الماضية، طالباً منه مراجعة المستشفى بعد شهر، على أن يقوم الطبيب بإعداد رسالة لتلقي ميثم العلاج في مستشفى السلمانية الطبي»، مضيفاً أنه «تم أخذ التحاليل الطبية، وأعلى بعض الأدوية لاستخدامها في المحبس، كما طلب منه إكمال العلاج الطبيعي فيما لم يحدد مكان العلاج، إن كان في المستشفى العسكري أو العيادة الطبية الخاصة بوزارة الداخلية»، مشيراً إلى أنه «تم أخذ عينات من ميثم ومن المتوقع أن تصدر النتيجة الطبية بعد أسبوعين من الزمن».